الضوابط العلمية لناقد الحديث النبوي

أستاذ مشارك. أحمد بن يحيى بن أحمد الكندي

جامعة السلطان قابوس ، سلطنة عمان .

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان الضوابط العلمية التي يجب أن يتمكن منها الناقد الحديثي، وذلك لوجود مشتغلين في النقد الحديثي وهم لا يملكون المؤهلات العلمية التي تمكنهم من التعامل مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وقد لا يكونون من أهل الاختصاص وإنما ممن لهم اهتمام فقط، كأن يكون طبيبا، أو مهندسا، أو غير ذلك، ويشتغل بالدعوة إلى الله تعالى، ولأهمية الحكم على الحديث، كونه إثباتاً لحديث نبوي أو رداً لحكم شرعي أراد الله تعالى للأمة أن تتمسك به، وحتى لا يصبح النقد الحديثي يخوض فيه من هم ليسوا من أهله، كان لا بد من البحث في هذا الموضوع، وقد اتبعت المنهج الاستقرائي والوصفي، وفي خاتمة البحث توصلت إلى أن الناقد لا بد أن يكون من أهل الاختصاص في العلم الشرعي، والمشتغلين في الحديث النبوي دراسة ونقدا، متمكنا من علم الحديث رواية ودراية، عارفا بقواعد وضوابط التصحيح والتضعيف، وقواعد وضوابط الجرح والتعديل، عالما باللغة العربية ومعرفة مدلولات الالفاظ، ودلالات النصوص، وأصول الفقه، قادرا على التخريج وجمع الروايات وتحليل أسانيدها ومتونها والمقارنة بينها.

الكلمات المفتاحية: الحديث، الضوابط، النقد، الناقد

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإن الاشتغال بعلم الحديث شرف لصاحبه، فهو الملامس لأقوال وأفعال سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم، فحري به أن يكون متمسكا بأخلاق النبوة، ومتبحرا في العلوم التي تتصل وتخدم حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

مشكلة الدراسة: لوحظ في الآونة الأخيرة اشتغال البعض بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نقدا ودراسة وهم ليسوا على ذلك القدر من المسؤولية العلمية والأخلاقية، يقدمون أنفسهم للناس على أنهم يخدمون حديث النبي صلى الله عليه وسلم، المنافحين عن سنته، وهم لا يملكون المؤهلات العلمية التي تمكنهم من التعامل مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وقد لا يكونون من أهل الاختصاص وإنما من الاهتمام فقط كأن يكون طبيبا أو مهندسا أو غير ذلك ويشتغل بالدعوة إلى الله تعالى، ولا نشكك في النوايا الحسنة، إلا أن لكل علم أدواته وأهله، والاختصاص في هذا الزمان مطلوب حتى نضمن النتائج السليمة التي تخدم الدين وأهله، وعليه كان لا بد من النظر فيمن يتعامل بهذا الحديث من الجهة الخلقية والعلمية، فجاء هذا البحث للتركيز على الجانب العلمي للناقد الحديثي، وبيان المؤهلات العلمية التي يجب أن يتمكن منها حتى نأخذ الحكم عنه ونحن مطمئنون أنه صدر عن ناقد له مكانته العلمية ؛ ولهذا فإن البحث يجيب عن سؤال واحد وهو:

ما الضوابط العلمية التي يجب أن يتمكن منها الناقد الحديثي؟

أهمية البحث: تظهر أهمية البحث من أهمية الحكم على الحديث ، فالحكم برد حديث للنبي صلى الله عليه وسلم من دون ضوابط علمية هو رد لحكم شرعي أراد الله تعالى تعالى للأمة أن تتمسك به، وكذلك حتى لا يصبح النقد الحديثي يخوض فيه من هم ليسوا من أهله.

هدف البحث: بيان الضوابط العلمية التي يجب أن يتمكن منها الناقد الحديثي.

منهج البحث: وقد اتبعت المنهج الاستقرائي في جمع المادة من مراجعها، والمنهج الوصفي في وصف حال الناقد المعتبر عند أهل الاختصاص.

مخطط البحث: البحث جاء تحت عنوان الضوابط العلمية للناقد الحديثي، ولذا ارتأيت أن أجعل كل ضابط من هذه الضوابط في مطلب، فقسمته الى مطالب على النحو الآتي:-

المطلب الأول: أن يكون من أهل الاختصاص المشتغلين في الحديث النبوي.

المطلب الثاني: قوة التضلع بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ورسوخ العلم به.

الثالث: المعرفة بعلم الرواية والتصحيح والتضعيف.

المطلب الرابع: المعرفة بقواعد وضوابط النقد والجرح والتعديل.

المطلب الخامس: العلم باللغة ومعرفة مدلولات الالفاظ.

المطلب السادس: القدرة على التخريج وجمع الروايات وتحليل أسانيدها ومتونها والمقارنة بينها.

المطلب الاول

أن يكون من أهل الاختصاص المشتغلين في الحديث النبوي

لقد اختلط الحابل بالنابل في هذه الأيام فقد أصبح يتكلم في الحديث من هم ليسوا من أهله ، ولا دراية لهم بعلوم الشريعة ، ٹٱٺٱ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ً النحل: ٤٣ ، فأمر الذي لا يعلم بمسألة أن يسأل صاحب الاختصاص فيها ، والمنطق والواقع يقول بأن المريض يذهب إلى طبيب ليعالجه لا يذهب إلى مهندس ، ولكن البعض جعل أمور الدين مشاعاً للجميع بذريعة أن من حق كل مسلم أن يتكلم بالدين، وهنا إشكال كبير أوقع الناس في محاذير كثيرة نتيجة عدم الاختصاص.

فصناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة لانهم الحفاظ لروايات الناس العارفين بها دون غيرهم.(1)

وقد اتفق علماء الحديث كما يبين السخاوي على الرجوع في كل فن إلى أهله، ومن تعاطى تحرير فن غير فنه فهو متعن، فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالا نقادا تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه، وعلله، ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين، فتقليدهم، والمشي وراءهم، وإمعان النظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم، وجودة التصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوى والتواضع – يوجب لك إن شاء الله معرفة السنن النبوية، ولا قوة إلا بالله.(2)

قال مالك بن أنس يقول: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، وقال أيضا: لقد أدركت عدد هذه الاساطين وأشار إلى مسجد رَسُول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم من يقول: قال فلان، قال رَسُول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فما أخذت عنهم شيئا، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال كان

أمينا، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقدم علينا مُحَمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن شهاب الزُّهْرِيّ، وهو شاب فنزدحم على بابه. [3]

إن مما يقوي القدرة العلمية للمختص وصاحب فن الحديث كثرة الممارسة؛ ولكثرة الممارسة أثرها في ترقية القدرة النقدية.

فمعرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم فقط، وإنما يعرف بكثرة السماع، ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم، والنظر في كتبهم، والوقوف على رواياتهم حتى إذا شذ منها حديث عرفه.[4]

وعلق ابن رجب الحنبلي على حديث أبي هريرة رضي الله عنه بعد أن رده من جهة سنده وهو عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «إذا حدثتم عني حديثا تعرفونه، ولا تنكرونه، فصدقوا به، فإني أقول ما يعرف ولا ينكر، وإذا حدثتم عني حديثا تنكرونه ولا تعرفونه، فلا تصدقوا به، فإني لا أقول ما ينكر ولا يعرف» وإنما تحمل مثل هذه الأحاديث على معرفة أئمة أهل الحديث الجهابذة النقاد، الذين كثرت ممارستهم لكلام النبي صلى الله عليه وسلم، ولكلام غيره، ولحال رواة الأحاديث، ونقلة الأخبار، ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم وحفظهم وضبطهم، فإن هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث يختصون بمعرفته، كما يختص الصيرفي الحاذق بمعرفة النقود جيدها ورديئها، وخالصها ومشوبها.[5]

مع العلم أن هذه المؤهلات يحتاجها صاحب الاختصاص إذا كانت العلة غسر ظاهرة في الحديث، أما مع ظهورها كانقطاع أو ضعف راو فإن ادراكها سهل.

المطلب الثاني

قوة التضلع بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ورسوخ العلم به

إن رسوخ القدم في علم الحديث تمكن الناقد فيه من سلامة النقد ودقة التحقيق فيه ويسعه التصحيح والتضعيف فيه؛ أما إذا كان الناقد ضعيف البضاعة، قليل العلم؛ فلا يجوز له أن

يتصدر لذلك على الإطلاق، ويجب عليه أن ينأى بنفسه عن هذا المعترك الصعب، فهو ليس من أهله؛ قال الإمام الذهبي: "الكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة، تام الورع"[6].

ولما سئل ابن القيم، هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ قال: هذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه. فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه، وما لا يصح، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم والله أعلم.[7]

ولذا نرى العلماء قد صنفوا المشتغلين بالرواية حسب حفظهم وتمكنهم فأطلقوا عليهم أوصافا؛ فالمسنِد: "بكسر النون"، هو من يروي الحديث بسنده، سواء أكان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية، والمحدِّث: هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطَّلِع على كثير من الروايات، وأحوال رواتها، والحافظ: فيه قولان: مرادف للمحدِّث عند كثير من المحدثين، وقيل: هو أرفع درجة من المحدث، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله، والحاكم: هو من أحاط علما بجميع الأحاديث، حتى لا يفوته منها إلا اليسير، وهذا على رأي بعض أهل العلم.[8]

ونقرأ في كتب الرجال أن الأعمش وهو محدث له شأنه في الحديث يسأل ابراهيم النخعي، يقول: كان إبراهيم النخعي صيرفيا في الحديث وكنت أسمع من الرجال فأجعل طريقي عليه فأعرض عليه ما سمعت.[9]

وهذا الأوزاعي مع جلالة قدره في الحديث وعلو شأنه فيه يقول: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا، وما تركوا تركنا.[10]

وفي التأكيد على قلة النقاد المتمكنين يرى ابن رجب أن الجهابذة النقاد العارفين بعلل الحديث أفراد قلة من أهل الحديث، وأول من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثم خلفه أيوب السختياني، وأخذ ذلك عنه شعبة، وأخذ عن شعبة يحيى القطان وابن مهدي، وأخذ عنهما أحمد، وعلي بن المديني، وابن معين، وأخذ عنهم مثل البخاري وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم ، وجاء بعد هؤلاء جماعة، منهم النسائي والعقيلي وابن عدي والدارقطني، وقل من جاء بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك حتى قال أبو الفرج ابن الجوزي في أول كتابه " الموضوعات ": قد قل من يفهم هذا بل عدم.[11] إلا أنه اشتهر بعد ذلك في هذا العلم علماء أفذاذ من المتأخرين كابن كثير والعراقي وابن دقيق العيد والذهبي وابن حجر وغيرهم.

المطلب الثالث

المعرفة بعلم الرواية والتصحيح والتضعيف

إن مفهوم علم الرواية الذي نميل إليه هنا هو أنه " عِلْمٌ يَشْتَمِلُ عَلَى نَقْلِ أَقْوَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَفْعَالِهِ، وَرِوَايَتِهَا، وَضَبْطِهَا، وَتَحْرِيرِ أَلْفَاظِهَا" وهو تعريف ابْنُ الْأَكْفَانِ الذي نقله عنه السيوطي[12].

وأما علمُ الدراية فيعرفه العراقي بأنه"علمٌ يعرفُ بِهِ حالُ الراوي والمرويِّ من حيثُ القبولُ والردُّ[13].

إن ما سبق يبين لنا أن الرواية مختص بالمادة المروية؛ وأما الدراية فمعرفة هذه المادة وبيان حالها مرويا وراويا قبولا أو ردا؛ ولا بد للناقد أن يكون مميزا ذلك؛ واسع الإطلاع على علم الرواية؛ مهتديا بهداها عارفا لصحيح مصادرها؛ ملما بتدوينها وجمعها وضبطها.

إن المعرفة بجوانب علم الرواية مهمة جدا للناقد؛ فمن جوانبها: سنة النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخُلُقية؛ وصيغ التحمل والأداء ومسألة الرواية بالمعنى وبعض الفنون المعتنية بالرواية كمختلف الحديث ومشكله وغير ذلك.

وهكذا على الناقد معرفة قواعد وضوابط التصحيح والتضعيف؛ وعليه أن يدرك اختلاف نقاد الحديث وأئمته في مناهجهم فثمة فروق دقيقة عليه أن يعيها؛ وكذلك هناك بعض الفروق بين

المتقدمين والمتأخرين؛ فمثلا قام تصحيح المتقدمين على سبر الطرق، وجمع أحاديث للرواة، وتتبعوا حركة الحديث بدقة كما تتبعوا حركة الرواة؛ ودققوا حكمهم على المتون والرجال بمنهج بحثي استيعابي استخدموا فيه المذاكرة بينهم والبحث والموازنة والمقارنة مع الصلابة في قول الحق في النقد دون مجاملة ومع الإنصاف ؛ وكان السبر ودقة التتبع أداتهم الحاضرة في كل ذلك ، وأعانهم على ذلك ذاكرة حافظة واعية جامعة ورغبة شديدة وتضحية في الطلب جسيمة.

وبناء على هذا التمايز وقع خلاف بين العلماء؛ فقد ذهب ابن الصلاح إلى منع التصحيح في الأزمنة المتأخرة؛ محتجاً بعدم إمكانه فيها، لتحري المتقدمين وشدة فحصهم؛ وعليه فالاعتماد في معرفة الصحيح والحسن على ما في تصانيف الأئمة المشهورة التي سلمت من التغيير والتحريف؛ ولكن العلماء وأئمة النقد بعده كالنووي وغيره تعقبوا هذا الرأي وصححوا جواز النظر في الأسانيد والمتون للعارف بها، والحكم عليها بما يظهر له من صحة وتحسين وغيرهما حيث قويت معرفته وتمكنه [14].

ويرى المليباري ان سبب الاختلاف بين منهج المحدثين القدماء والمتأخرين؛ وهو أن المتأخرين يعتمدون الأسانيد وأحوال الرواة في حكمهم على الحديث، ويفصلون بينهما، وكذلك يجعلون الأحكام تابعة لأحوال الرواة؛ بينما يعتمد المتقدمون على مدى خلو الحديث من الشذوذ والعلة، فإن حال الأمر دون معرفة ذلك يكون عندئذ ظاهر السند وأحوال الرواة هو المعول عليه في التصحيح والتضعيف[15].

وهناك أيضا بعض الاختلاف بين منهج الفقهاء والمحدثين؛ وممن كشف النقاب عن هذه المسألة أبو عبد الله الحاكم وابن دقيق العيد، فقد ذكر الحاكم أن من أقسام الحديث الصحيح المختلف في صحته خبرا يرويه ثقة من الثقات، عن إمام من أئمة المسلمين يسنده، ثم يرويه عنه جماعة من الثقات فيرسلونه، قال الحاكم:" وهو صحيح على مذهب الفقهاء، والقول فيه عندهم قول من زاد في الإسناد أو المتن إذا كان ثقة، وأما أهل الحديث فالقول عندهم قول الجمهور، الذين وقفوه أو أرسلوه لما يخشى من الوهم على الواحد"[((16))].

وقد كشف ابن دقيق العيد جانبا آخر من المسألة، فنقل عن الفقهاء أنهم لا يشترطون في صحة الحديث سلامته من الشذوذ والعلة كالمحدّثين وذلك لأن كثيرا من العلل التي يعلل بها

المحدّثون لا تجري على أصول الفقهاء((17))، على أن الكثير من المحدّثين لا يقبلون منهج الفقهاء، والعكس كذلك.

ونجد ابن دقيق العيد وهو محدّث وفقيه في كتابه "الإلمام" يشترط على نفسه، ألا يورد إلا ما كان حديثا صحيحا على طريقة أهل الحديث الحفّاظ، أو أئمة الفقه النّظار، ويقول بعد بيان اختلاف الطريقتين:" فإن لكّلٍ مغزى قصده وسلكه، وطريقا أعرض عنه وتركه، وفي كل خير"((18))

ويرى أيضا بأن مدار الصحيح بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على صفة عدالة الراوي في الأفعال مع التيقظ والعدالة المشترطة في قبول الشهادة على ما قرر في الفقه ، فمن لم يقبل المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مسندا. وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذا ولا معللا، وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى مذهب الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء(19).

وعلى هذا فإن لكل من أئمة الفقه والحديث طريقاً غير طريق الآخر، فإن الذي تقتضيه قواعد الأصول والفقه أن العمدة في تصحيح الحديث عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك و جاز ألا يكون غلطا وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه، فأما أهل الحديث فإنهم قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول ثم تقوم لهم علل تمنعهم عن الحكم بصحته " وعقب الصنعاني عليه بأنه صريح في اختلاف الاصطلاحين في مسمى الصحيح من الحديث كما قررناه(20).

إن هذه الإشارة التي أوردناها معبرة عن بعض الاختلاف في مناهج التصحيح والتضعيف مع بعض الاختلاف في مناهج التعديل والتجريح سيرد الحديث عنه؛ إنها لا تعني تباين النظرة بين الفريقين في التصحيح فكلهم اتفقوا على ضوابط الصحيح؛ وهي اتصال السند و عدالة رجاله وضبطهم وسلامته من الشذوذ والعلة؛ واعتبروا الحسن لذاته ما توفرت فيه الشروط السابقة، لكن ضبط راويه خف فليس متقنا كدرجة الصحيح ، وأضافوا للحسن لغيره ليكون مقبولا أن يتقوى الضعيف المنجبر بطريق آخر مثله أو أقوى منه أو شاهد كذلك. (21)

وهكذا يتجلى لنا أن التوصل لصحة الحديث يكون بادراك رجال السند وثقتهم؛ وهذا سهل للمختص لوجود الكتب والمصنفات المؤلفة في ذلك؛ غير أن هناك جانبا آخر في التصحيح هو العلم بمراتب الثقات عند الاختلاف؛ وكذلك المعرفة بترجيح بعضهم على بعض ومن يكون الأوثق خاصة عند الاختلاف؛ ثم هناك أيضا إدراك علل الوصل والإرسال، والوقف والرفع، وأوهام الثقات؛ وهذا لا يتوصل له إلا من كان على دراية بعلم العلل مع كثرة الممارسة للفن؛ ولذلك يتبين لنا دقة كلام أئمة النقد في تفضيلهم تصحيح أهل العصور المتقدمة لتحقق هذه الصفات لديهم؛ وتخوفهم من اقتحام هذا الميدان غير المؤهلين مثلهم.

ويرى الذهبي بأن هذا في زمانه يعسر نقدُه على المحدَّث، فإن أولئك الأئمة، كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود عاينوا الأصول وَعَرَفوا عِلَلَها، وأما نحن فطالت الأسانيدُ وَفُقِدَتْ العباراتُ المتيقَّنة، وبمثل هذا ونحوه دخل الدَّخَلُ على الحاكم في تَصَرُّفِه في المستدرك"[22]. وعلى هذا السخاوي فقد بين أيضا بأن الحكم به من المتأخرين عسراً جداً، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهوية، وطائفة، ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي، ولم يجيء بعدهم مساو لهم ولا مقارب أفاده العلائي، وقال: فمتى وجدنا في كلام أحد المتقدمين الحكم به كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح "[23].

وعلى هذا يتبين لنا عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه"[24].

وليس ايرادنا هذه الشواهد من كلام هؤلاء الأعلام إلا تنبيها لمن اضطلع بالنقد حتى يحذر ويتبين قبل أن يخطئ أئمة هذا الفن ويظن أنه ببحث بسيط يضعف رواية أطبق سلفه على تصحيحها أو العكس يصحح رواية ضعفها من قبله؛ وإلا فإننا مع القول بإمكانية قيام من تمكن في العلم أن يصحح أو يضعف وفق معطيات البحث العلمي الدقيق فهذا من لازم استمرار العطاء في هذه الفنون.

المطلب الرابع

المعرفة بقواعد وضوابط النقد والجرح والتعديل

لقد قامت عملية النقد الحديثي لدى المشتغلين به على خطوات وإجراءات عملية احترافية منذ بداية نقد الرواية وجمعها؛ وكان شرط الإسناد أول مطلب في ذلك؛ وتمثل عبارة عبد الله ابن المبارك أهم ما قيل في ضرورة العناية بالإسناد إذ يقول: الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلاَ الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ. وقوله أيضاً: بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْقَوَائِمُ، أي الإسناد[25]؛ وكانت عملية التثبت من تلكم الرواية أو ذلكم الإسناد يتم بالفحص وسبر غور ذلك ومراجعة حملة الرواية ورواتها وأئمة الفن؛ ولربما رحل الراوي أو الناقد إلى بلدة بعيدة لتحقيق ذلك؛ وتأتي رحلة بعض الصحابة والتابعين والأئمة جمعا للرواية ترجمة عملية لهذا المطلب؛ ولذلك كتب الخطيب البغدادي كتاب خاصا ألا وهو الرحلة في طلب الحديث؛ ثم صنف العلماء كتبهم التي أودعوا فيها تجربتهم العلمية؛ وقد صارت مرجعا للباحثين والنقاد بعدهم.

إن دراسة أحوال الرواة وتمييز الضابط من الواهم والحافظ المتقن من الضعيف والصادق من الكاذب من الأساسيات التي يجب على الناقد أن يقوم به؛ وهذا الأمر عني به أئمة النقد وعلماء الحديث بكل عناية واقتدار واجتهدوا في تتبع رواة الحديث ومعرفة سيرتهم وبيان أحوالهم واستعمال منهج الجرح والتعديل في ذلك؛ وبناء على هذا التمييز أكدوا على رد روايات الكاذبين على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ورواية كل متهم بالكذب؛ وكذلك ردوا رواية كل فاسق أو صاحب هوى لا أمانة فيه أو زنديق أو غير ضابط لما يتحمل. بل لا يقتصر رد الرواية على هؤلاء بل أضيف إليهم كل مَنْ اخْتُلِفَ في تجريحه وتعديله، ومَنْ كَثُرَ خَطَؤُهُ وخالف الأئمة الثقات في مروياتهم، ومَنْ كَثُرَ نسيانه، ومن اختلط آخر عمره، ومن ساء حفظه، ومن كان يأخذ عن الثقات والضعفاء ولا يتحرى.

وبين لنا الحافظ ابن كثير: «المَقْبُولُ الثِّقَةُ الضَّابِطُ لِمَا يَرْوِيهِ، وَهُوَ المُسْلِمُ العَاقِلُ البَالِغُ سَالِمًا مِنْ أَسْبَابِ الفِسْقِ وَخَوَارِمِ المُرُوءَةِ، وَأَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مُتَيَقِّظًا غَيْرَ مُغَفَّلٍ، حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، فَاهِمًا إِنْ حَدَّثَ على المَعْنَى، فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِمَّا ذَكَرْنَا رُدَّتْ رِوَايَتُهُ"[26].

وقد سبقت الإشارة إلى مقبول الحديث وشرطه وهو الصحيح والحسن وضابط كل منهما؛ ويقابل ذلك الضعيف المنقسم عند علماء المصطلح إلى أقسام كثيرة تمدنا مصادر المصطلح بأنواعه وأقسامه؛ ثم الموضوع؛ وقد عني العلماء بالحديث الموضوع وتتبعه حماية للسنة النبوية بضوابط سعوا من خلالها إلى تنقية الرواية ووقايتها من الموضوعات؛ وكانت معالجتهم متجهة للسند والمتن؛ فأما السند فأهم ما وضعوه من علامات تكشفه، اعتراف واضعه وراويه بالوضع كاعتراف عدد من الوضاع بالوضع، وأن يتحقق وصف الكذب لراويه؛ وأن تدل الدلائل على عدم أخذ الراوي ممن روى عنهم؛ أو لم يثبت اللقاء به أو ولد بعد وفاته، أو لم يدخل المدينة أو المكان الذي ادَّعَى السماع فيه؛ ومن نماذج ذلك ما فعله ابن حبان في كشفه كذب مَأْمُونُ بْنُ أَحْمَدَ الهَرَوِيُّ الذي ادعى أنه سمع من هِشَامِ بْنِ عَمَّار؛ فقال ابن حبان متى دخلت الشام؟ قال سنة خمسين ومائتين، فقال ابن حبان: إن هشاما مات سنة خمس وأربعين ومائتين[27] ويعتبر المعين الأكبر للنقاد هنا تقييد تاريخ ولادة الرواة ووفياتهم وتنقلاتهم بين البلدان وفق تواريخ معروفة مضبوطة.

وأما المتن فقد أكدوا على ضوابط تضمن صحته في مقدمتها أن لا يعارض القطعي من الأدلة ثبوتا أو دلالة؛ فالقطعي ثبوتا يتمثل في القرآن والسنة المتواترة، والقطعي دلالة من نصوص القرآن والسنة مما لا يحتمل إلا معنى واحدا؛ بل ولا ينبغي أن يعارض الإجماع القطعي؛ بحيث يكون هذا التعارض حقيقيا وليس ظاهريا يمكن التوفيق ودرء التعارض وفق قواعد درء التعارض.

وينبغي للحديث ألا يكون ركيك اللفظ أو فاسد المعنى فذلك من علامات الوضع؛ وممن أكد على ركة اللفظ في الوضع ابن الصلاح؛ ومع ذلك فقد تعقبه ابن حجر بأن المدار في الركة على ركة المعنى لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداء...أما ركة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون الراوي رواه بالمعنى فغير ألفاظه، ولكن النقاد تعقبوا ذلك بمسألة الرواية بالمعنى وضوابط ذلك[28].

ومن ضوابط الكشف عن الموضوع أن لا يتناقض مع مقتضيات العقل وحقائق التاريخ أو إفراط في الوعد بالثواب العظيم وأن يكشف البحث عن عدم وجود الحديث في مظانه من المصادر أو مرويات الرواة خاصة إذا كان مقتضى مثله أن لا يجهله الجمع من الرواة؛ وأن يكون مؤيدا

ومقويا لصاحب هوى في مذهبه فبه تتحقق الدعاية لمذهبه وتنصر عصبيته؛ وغير ذلك مما وضعه النقاد في ضبط نقد المتون[29].

لقد كان من ثمرات الحراك العلمي في تنقية السنة وبحث طرقها ورواتها ونمو المعرفة الاصطلاحية لعلم الحديث ظهور علم مصطلح الحديث وعلوم الحديث ونمو ذلك على مستوى التنظير والتطبيق؛ ثم تجلي تقسيمات الحديث المقبول منها والمردود وتفريعات كل قسم وحد ذلك وضوابطه؛ وعلى الناقد أن يكون كل هذه الجوانب حاضرة لديه في نقده للرواية وتصحيحها وأن يحسن توظيف المعرفة النظرية والتطبيقية.

هذا وإن من أهم ما ينبغي للناقد معرفته لتحقيق الدقة في نقده والصواب في حكمه علم الجرح والتعديل وتطبيق قواعده تطبيقا جامعا بين سعة المعرفة النظرية به ونضج التطبيق العلمي له ؛ ويؤكد ابو نعيم الأصبهاني على أنه يلزم كل عاقل ومخاطب الاجتهاد في التمييز بين صحيح أخباره وسقيم آثاره وأن يبذل مجهوده في معرفة ذلك واقتباس سنته وشريعته من الطريق المرضية والأئمة المهدية وكان الوصول إلى ذلك متعذرا إلا بمعرفة الرواة والفحص عن أحوالهم وأديانهم والبحث والكشف عن صدقهم وكذبهم وإتقانهم وضبطهم وضعفهم ودهائهم وخطئهم"[30].

ويرى الخطيب البغدادي أنه لا بد من النظر في حال الناقلين، والبحث عن عدالة الراوين، فمن ثبتت عدالته جازت روايته، وإلا عدل عنه والتمس معرفة الحكم من جهة غيره لأن الأخبار حكمها حكم الشهادات في أنها لا تقبل إلا عن الثقات"[31].

والتعديل يثبت بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة، استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصا"[32] ؛ ثم التعديل بشهادة أهل الجرح والتعديل؛ لكنهم اختلفوا في عدد المعدلين بين من لا تثبت عدالة الراوي لديه إلا بتزكية عدلين قياسا على الشهادات؛ أو من يقبل تعديل العدل الواحد؛ وسبب الخلاف هل الرواية كالشهادة أم يكتفى فيها بالواحد لأصل القبول لها برواية الواحد العدل؛ وهذا الذي صححه ابن الصلاح والخطيب البغدادي والسيوطي وهو قول الأكثرين[33] ، ومن وجوه التعديل المعتبرة عند أئمة الجرح والتعديل حكم الحاكم أو القاضي في مسألة ما اعتمادا على

شهادة ذلك الشخص الذي يراد تعديله[34] ؛ وهذه الطرائق من التعديل هي المقبولة لدى جماهير العلماء.

ولا يقبل التعديل والتجريح إلا من صاحب علم وتقوى وورع وصدق عالم بأسباب الجرح والتعديل وتصاريف كلام العرب؛ ويقبل هذا الأمر من كل عدل ذكرا كان أو أنثى، حرا كان أو عبدا[35].

وهناك قواعد في الجرح والتعديل ينبغي للناقد معرفتها؛ أهمها وجوب الجرح عند الحاجة، وعدم جوازه بما فوق الحاجة، وعدم جواز نقل الجرح فقط لمن وُجِدَ فيه الجرح والتعديل، وعدم قبول الجرح والتعديل إلا من عارف بأسبابهما فأما الجاهل بهما فمردود مع شرط تحقق العدالة في المزكي أو المجرح نفسه، ويقبل التعديل من غير ذكر السبب ولكن دون إبهام وأما التجريح فلابد من ذكر سببه؛ وقيل يقبل الجرح المجمل غير المفسر على اختيار ابن حجر وطائفة ؛ ومن القواعد أنه ليس كل من تُكُلِّم فيه يعد مجروحا ، وأن جرح الأقران لا يقبل إلا ببينة، وأن الجرح المفسر مقدم على التعديل؛ وقيد بعضهم ذلك بشرط أن يستوفي الجارح شروط علم الجرح والتعديل وأن لا يكون الجارح متعصبًا أو متعنتًا في جرحه وأن لا يبين المعدل أن الجرح مدفوع عن الراوي، ويثبت ذلك بدليل صحيح، وغير ذلك من القواعد التي خطها علماء الجرح والتعديل[36] مما يحتاجه الناقد.

المطلب الخامس

العلم باللغة ومعرفة مدلولات الالفاظ

لقد أكد العلماء والنقاد على ضرورة معرفة راوي الحديث وناقده باللغة والألفاظ و مدلولاتها لكي تكون روايته سليمة ونقده سليما ؛ ولقد كان أئمة الرواية يوجهون طلابهم إلى نقل الرواية بألفاظها وبدقة كاملة؛ ويؤكد الإمام مَالِكَ بأن حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجب أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى أَلْفَاظِهِ، ويصف القاضي عياض ذلك بأنه "الصَّوَابُ لأَنَّ نَظَرَ النَّاسِ مُخْتَلِفٌ وَأَفْهَامَهُمْ مُتَبَايِنَةٌ ، فَإِذَا أَدَّى اللَّفْظَ أَمِنَ الْغَلَطَ وَاجْتَهَدَ كُلُّ مَنْ بَلَغَ إِلَيْهِ فِيهِ وَبَقِيَ عَلَى حَالِهِ لِمَنْ يَأْتِي بَعْدُ وَهُوَ أَنْزَهُ لِلرَّاوِي وَأَخْلَصُ لِلْمُحَدِّثِ؛ وينبغي أن لَا يُحْتَجُّ بِاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِي نَقْلِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ فَإِنَّهُمْ شَاهَدُوا قَرَائِنَ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ وَأَسْبَابَ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ وَفَهِمُوا مَعَانِيهَا حَقِيقَةً فَعَبَّرُوا

عَنْهَا بِمَا اتَّفَقَ لَهُمْ مِنَ الْعِبَارَاتِ إِذْ كَانَتْ مُحَافَظَتُهُمْ عَلَى مَعَانِيهَا الَّتِي شَاهَدُوهَا وَالْأَلْفَاظُ تَرْجَمَةٌ عَنْهَا، وَأَمَّا مَنْ بَعْدِهِمْ فَالْمُحَافَظَةُ أَوَّلًا عَلَى الْأَلْفَاظِ الْمُبَلَّغَةِ إِلَيْهِمُ الَّتِي مِنْهَا تُسْتَخْرَجُ الْمَعَانِي فَمَا لَمْ تُضْبَطِ الْأَلْفَاظُ وَتُتَحَرَّى وَتُسُومِحَ فِي العبارت وَالتَّحَدُّثِ عَلَى الْمَعْنَى انْحَلَّ النَّظْمُ وَاتَّسَعَ الْخَرْقُ وَجَوَازُ ذَلِكَ لِلْعَالِمِ الْمُتَبَحِّرِ مَعْنَاهُ عِنْدِي عَلَى طَرِيقِ الِاسْتَشْهَادِ وَالْمُذَاكَرَةِ وَالْحُجَّةِ وَتَحَرِّيهِ فِي ذَلِكَ مَتَى أَمْكَنَهُ أَوْلَى كَمَا قَالَ مَالِكٌ وَفِي الْأَدَاءِ وَالرِّوَايَةِ آكَد"[37].

ولا ريب ان مسألة الرواية بالمعنى جرى على قبولها من جرى بضابط أن لا يخل اللفظ الآخر بالمعنى ولا يفسده وبشرط أن اللفظ الأخر يحمل نفس معنى اللفظ الأول؛ ويحكي أَبُو حَفْصٍ أَحْمَدَ بْنَ حَفْصٍ قائلا: كُنَّا عِنْدَ وَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ وَكَانَ يَقْرَأُ عَلَيْنَا فَكَانَ الْأَلْفَاظُ تَخْتَلِفُ فَقَالَ لَنَا وَكِيعٌ: كَيْفَ فِي كِتَابِكُمْ حَتَّى أَقْرَأَ كَمَا فِي كِتَابِكُمْ؟ قَالَ: وَقَالَ وَكِيعٌ: لَا تُغَيِّرُوا الْأَلْفَاظَ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا"[38].

ويؤكد السيوطي على أن الراوي إذا لم يكن عالما بالألفاظ، خبيرًا بما يحيل معانيها فلا تجوز روايته لما سمعه بالمعنى بلا خلاف، بل يتعين عليه الأداء باللفظ الذي سمعه، [39] وإنما وقع الخلاف في قبول رواية العارف بالألفاظ إن روى بالمعنى.

إن المعرفة بمدلولات الألفاظ ولغات العرب مهمة للناقد خاصة في باب الجرح والتعديل؛ إذ يمكن أن يكون للفظ ما معنىً عُرفياً في عصر ما؛ ثم تغير معناه في زمن آخر يختلف باختلاف عُرف الناس فيكون في بعض الأزمنة مدحاً وفي بعضها ذماً، وإدراك ذلك يحتاج علما وفقها ؛ فمثلا الوصف بالكذب كانوا يستعملونه بمعنى الخطأ أحيانا؛ ولذلك وجدنا التفاتة الحافظ بن حجر في أمر توثيق عكرمة مولى ابن عباس إذ قال: "... ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح وما تسقط العدالة بالظن وبقول فلان لمولاه لا تكذب علي وما أشبه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعان غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب" [40] وإذا فلابد لفهم كلام الجارحين من الوقوف على تصاريف كلام العرب[41] .

ويذكر ابن السبكي عن أبيه أن من شروط المعدل أو الجارح كناقد أن يكون حسن العبارة عارفا بمدلولات الالفاظ، وأن يكون حسن التصوير حتى يتصور حال ترجمته جميع حال ذلك الشخص ويعبر عنه بعبارة لا تزيد عليه ولا تنقص عنه[42] ، وهكذا يتبين لنا الحاجة الماسة لمعرفة اللغة والألفاظ للراوي، والمعدل والجارح والناقد.

ويحتاج الناقد إلى معرفة الألفاظ وإدراك الاصطلاحات أيضا لأئمة النقد؛ حتى يكون دقيقا مميزا لمراد هذا الإمام من ذاك في عبارات التعديل أو التجريح؛ بل وتمييز عبارات الأئمة الناقدة وفهمها وإدراكها وتفسيرها فقد تختلف عباراتهم؛ ولذلك يرى الإمام الذهبي "بأن العلماء يفتقرون إلى تحرير عبارات التعديل والتجريح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، وأن يعرف بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة"[43] ؛ ولذلك نجد كتب الجرح والتعديل طافحة ببيان مصطلحات التوثيق والتعديل أو التجريح لهذا الإمام الناقد أو ذاك وفوارق ألفاظهم ومقتضياتها.

ومن مسائل الرواية التي ذكرها العلماء وكان لمعرفة الألفاظ أثر فيها، مسألة إذا روَى المحدِّثُ الحديث بإسناد ثم أتبَعه بإسنادٍ آخر وقال عند انتهائه " مثله " – كما في روايات في صحيح مسلم وغيره_ فأراد الراوي عنه أن يقتصرَ على الإسنادِ الثاني ويسوق لفظَ الحديث المذكور عقيبَ الإسناد الأول، وابن الصلاح يمنع ذلك، وذكر أن شُعبةُ لا يجيز أيضا؛ وبعضُ أهلِ العلم جوّز ذلك إذا عرف أن المحدِّثَ ضابطٌ متحفظ يذهب إلى تمييز الألفاظِ وعدِّ الحروف. فإن لم يعرف ذلك منه؛ لم يجز ذلك[44]، ولا ريب أنه لو وقع اختلاف في الروايات فالراجح رواية من كان فقيهًا مدركا للألفاظ على من لم يكن كذلك لأنه أعرف بمدلولات الألفاظ.

ومما ينبغي للناقد معرفته معرفة صيغ التحديث والرواية والفرق بين ألفاظها إذ الألفاظ الصريحة في الدلالة على السماع مثل سمعت وحدثنا نص في الاتصال والدلالة على رواية الراوي عن شيخه بلا واسطة، ويستثنى من ذلك إطلاقها ممن عرف منه[45] عدم التحقيق في إطلاقها في غير السماع وكان ذلك سجية له، أو له اصطلاح خاص في إطلاقها في غير السماع كالإجازة مثلاً"[46].

وكمزيد بيان نستحضر موقف أئمة النقد من "عن" وضابط عدها من ألفاظ الأداء وأنها دالة على الاتصال حتى يثبت الانقطاع ولكن بقيود وشروط اختلفوا فيها كشرط ثبوت السماع والاتصال بين الراويين وسلامة الحال من التدليس وغير ذلك؛ ولذلك وجدنا – كتطبيق عملي على ذلك – الإمام أحمد قد عاب على الوليد بن مسلم قوله: "عن" في إسناد منقطع ليُدخله في الاتصال؛ وفي ذلك يحكي الأثرم عن أحمد فيما سئل فيه عن حديث المغيرة بن شعبة: "أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخف وأسفله" فقال: هذا الحديث ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي فقال: عن ابن المبارك أنه قال عن ثور: حُدِّثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، وليس

فيه المغيرة. قال أحمد: أما الوليد فزاد فيه: عن المغيرة، وجعله ثور عن رجاء، ولم يسمعه ثور من رجاء، لأن ابن المبارك قال فيه: عن ثور: حُدِّثت عن رجاء[47].

إن تمييز ألفاظ السماع وفرزها عن غيرها يساعد الناقد في إدراك التدليس وقد عنون الحافظ العلائي بقوله "العاشر في الألفاظ المحتملة للسماع وتطلق في التدليس..." وذكر تفصيلا وبيانا للصيغ وأحكامها في ذلك[48].

ومما ينبغي أن ينتبه له الناقد مصطلحات أئمة الرواية وألفاظهم في الحكم على الرواية؛ إذ يكون لبعضهم مصطلحات خاصة لا يعبر بها آخرون؛ من ذلك مثلا إن أكثر الألفاظ استعمالاً لدى الإمام أحمد في إعلال الأحاديث هو لفظ "المنكر[49]، وكذلك ما رواه تلاميذه عنه من الإعلال كان أغلبه بألفاظ ترجع إلى أصل هذا اللفظ مثل: "أنكره"، "وأنكره أشد الإنكار"[50].

ولحسن معرفة ألفاظ متون الأحاديث وإدراك اللفظ المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أثر في تمييز ما أدرج فيها من قبل الرواة؛ ولقد كان من دقة بعض النقاد أن ميزوا بين الرواة؛ من يضبط اللفظ بدقة ممن يزيد؛ ومن يدرك الزيادة متقنا حافظا؛ ويورد ابن رجب في شرح العلل ما يكشف بقول الدار قطني : ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن زياد كان يعرف زيادات الألفاظ في المتون"[51].

و قال أحمد في رواية ابنه عبد الله في الرواة عن الزهري : أثبتهم مالك، ثم ابن عيينة، وأكثرهم رواية عنه يونس، وعقيل، ومعمر، وقال: يونس وعقيل يؤديان الألفاظ[52].

وقيل لأحمد: أبو معاوية فوق شعبة يعني في الأعمش، قال: أبو معاوية في الكثرة وعلمه بالأعمش، وشعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار، وأبو معاوية عن عن[53].

ويعتبر فهم الحديث و فقهه ثمرة لإدراك الألفاظ ومعرفتها ؛ ولا ريب أن الفقه نفسه عامل مهم في إدراك دلالات الألفاظ فقهيا؛ وكل ذلك يصب في حسن الاستنباط والاستدلال الفقهي للحديث؛ وينبه السبكي إلى أهمية تفقد حال الراوي في العلم بالأحكام الشرعية، فرُبَّ جاهل ظن الحلال حراماً فجرح به، ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتوضح الحال" [54] ويرى ابن المديني أن التفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم"[55] .

لقد كان العلماء المدققون يرون ضرورة اجتماع المعرفة بالتصحيح والتضعيف والمعرفة بفقه الحديث؛ فكل منهما أساسي للعالم بالرواية وناقدها؛ وعندهم "أن العالم إذا لم يعرف السقيم والصحيح والناسخ والمنسوخ فلا يعد عالماً"[56] .

يقول الحافظ ابن حجر: فالحق أن كلاً منهما (يعني معرفة فقه الحديث ومعرفة صحته وضعفه) في علم الحديث مهم لا رجحان لأحدهما على الآخر، نعم لو قال : الاشتغال بالفن الأول (يعني فقه الحديث) أهم كان مسلماً مع ما فيه، ولا شك أن من جمعها حاز القدح المعلى، ومن أخل بهما فلا حظ له في اسم المحدث. (57)

المطلب السادس

القدرة على التخريج وجمع الروايات وتحليل أسانيدها ومتونها والمقارنة بينها

إن استيعاب طرق الحديث وجمع رواياته والمقارنة بينها منهج خطه علماء الرواية منذ بداية عهد جمع الرواية ؛ لقد تجلى جهد علماء الحديث ونقاده بجمع طرق الحديث الواحد واستقصاء الأسانيد التي ورد بها، وحصر طرقه ومخارجه التي أتى منها في المصنفات التي تركوها ذخيرة لنا؛ يقول يحيى بن معين مبينا ذلك : "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه"(58).

وكان من نهجهم في هذا الجمع جمع أكثر من إسناد للحديث الواحد؛ ولا ريب أن لذلك فائدة جديدة تعزز الحكم على الحديث وتكشف حاله وصفته، ولهذا السبب نرى المحدثين يعتبرون الطريق الواحد لذلك الحديث بمنزلة خبر مستقل ولو كان المتن واحدا، ويجلي لنا الإمام مسلم بن الحجاج هذا الأمر في بيان مسلكه في صحيحه بتقسيمه الأخبار "على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس، على غير تكرار إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد؛ لعلة تكون هناك؛ لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلابد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة"(59).

وهذا المنهج من التتبع للطرق والجمع لها للحديث هو عين عمل التخريج اليوم؛ ولا ريب أن هذا الاستيعاب والتوسع في جمع الطرق وتتبع الأسانيد التي ورد بها الحديث يقدم فوائد جمة لناقد الحديث ويعزز سلامة حكمه على الحديث وهو سبيل أمثل لتجنب الغلط في حكمه على الحديث مع اقتران ذلك بما أسلفنا من دراسة الطرق ودقة وعي التعديل والتجريح وحسن تطبيقه وغير ذلك.

خاتمة: وبعد هذه الجولة في ضوابط الناقد الحديثي العلمية، توصلت إلى أن أهم هذه الضوابط تتمثل فيما بلي:_

1. لا بد أن يكون من أهل الاختصاص في العلم الشرعي والمشتغلين في الحديث النبوي دراسة ونقدا.
2. أن يكون متمكنا من علم الحديث رواية ودراية، عارفا بعلومه المختلفة وذا تجربة ودراية في مناهج العلماء في النقد.
3. المعرفة التامة بقواعد وضوابط التصحيح والتضعيف.
4. المعرفة التامة بقواعد وضوابط الجرح والتعديل ومناهج المشتغلين فيه.
5. العلم باللغة العربية ومعرفة مدلولات الالفاظ، ودلالات النصوص، وأصول الفقهاء.
6. القدرة على التخريج وجمع الروايات وتحليل أسانيدها ومتونها والمقارنة بينها.

---

(1) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "التمييز". تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، (ط3، السعودية: مكتبة الكوثر، 1410هـ) 218.

(2) محمد بن عبدالرحمن السخاوي، "فتح المغيث شرح ألفية الحديث". تحقيق علي حسين ناصر، (ط1، مصر: مكتبة السنة، 2003م) 1: 289.

(3) يوسف بن عبدالرحمن المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق بشار عواد، (ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م) 1: 161.

(4) احمد بن الحسين البيهقي، "معرفة السنن والآثار"، تحقيق عبد المعطي قلعجي، (ط1، القاهرة: دار الوفاء، 1991م) 1: 144.

(5) عبدالرحمن بن احمد بن رجب الحنبلي، "جامع العلوم والحكم". تحقيق شعيب الرناؤوط، (ط7، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001م) 2: 105.

(6) محمد بن احمد الذهبي ، "ميزان الاعتدال". تحقيق علي محمد البجاوي ، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر) 3: 46 .

(7) محمد بن ابي بكر بن قيم الجوزية، "المنار المنيف في الصحيح والضعيف". تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، (ط1، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1970م) 43-44.

[8] أنظر عبدالرحمن بن ابكر السيوطي، "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي". تحقيق أبو قتيبة الفاريابي، (دار طيبة، 1: 29 وما بعدها.

[9] عبدالرحمن بن ابي حاتم، "الجرح والتعديل". (ط1، الهند: دائرة المعارف العثمانية، 1952م) 2: 17.

[10] ابن ابي حاتم ، "الجرح والتعديل"، 2: 21.

[11] ابن رجب الحنبلي ، "جامع العلوم والحكم"، 2: 107-108.

[12] عبدالرحمن بن ابكر السيوطي، "ترتيب الراوي في شرح تقريب النواوي". 1: 25.

[13] زكريا بن محمد الأنصاري، "فتح الباقي شرح ألفية العراقي". تحقيق عبداللطيف هميم،(ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م) 1: 92.

[14] عبد الرؤوف المناوي، "اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر". تحقيق المرتضى الزين احمد، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1999م) 1: 388.

[15] حمزة المليباري، "ضرورة الاستفادة من جهود المتقدمين والمتأخرين في مجال علوم الحديث". مطبوع ضمن ندوة علوم الحديث علوم وآفاق ، ط2،كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي ، 6-8 صفر 1422 ، 8-10 إبريل 2003م ، ، مطبعة المعارف ، 1427هـ. 2006م) 157.

[16] أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري، "جامع الأصول من أحاديث الرسول". تصحيح محمد حامد الفقي، (ط1، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، 1368هـ) 1: 99.

[17] انظر أبو الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1431هـ) 5.

[18] أبو الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد، "الإلمام في أحاديث الأحكام". مراجعة محمد المولوي، (ط1، دمشق: دار الفكر، 1388هـ، 1963م) ص2.

[19] ابن دقيق العيد ، "الاقتراح في بيان الاصطلاح". تحقيق د. عامر صبري، (ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1417هـ) 186.

[20] الصنعاني، "توضيح الأفكار"، 1: 23-24.

[21] أنظر، عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابا الصلاح، "علوم الحديث". تحقيق نورالدين عتر، (بيروت: دار الفكر، 1986م)21. ومحمد بن عبدالرحمن السخاوي، "فتح المغيث شرح ألفية الحديث". تحقيق علي حسين ناصر، (ط1، مصر: مكتبة السنة، 2003م) 1: 15.

[22] محمد بن احمد الذهبي ، "الموقظة في علم مصطلح الحديث". تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، (ط2، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية،1412هـ) 46.

[23] السخاوي، "فتح المغيث شرح ألفية الحديث"، 1: 255.

[24] احمد بن علي بن حجر، "النكت على كتاب ابن الصلاح". تحقيق ربيع المدخلي،(ط1،السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) 2: 726.

[25] مسلم بن الحجاج النيسابوري، "الجامع الصحيح"، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي) 1: 10.

[26] إسماعيل بن عمر بن كثير، "الباعث الحثيث". تحقيق احمد محمد شاكر، (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية) 92.

[27] نور الدين عتر، "منهج النقد في علوم الحديث". (ط3، سوريا: دار الفكر، 1981م) 311.

[28] احمد بن علي بن حجر، "النكت على كتاب ابن الصلاح".2: 844 .

[29] لمزيد من التفصيل لضوابط نقد السند والمتن: السيوطي، "تدريب الراوي"، 1: 325، ونور الدين عتر، "منهج النقد في علوم الحديث"، 312-317.

[30] احمد بن عبدالله أبو نعيم الأصبهاني، "الضعفاء". تحقيق فاروق حماده، (ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1984م) 45.

[31] احمد بن علي الخطيب البغدادي ، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق د. محمود الطحان،الرياض: مكتبة المعارف) 2: 200.

[32] ابن الصلاح، "علوم الحديث"، 219.

[33] الخطيب البغدادي، "الكفاية في علم الرواية"، 160-161.

[34] ابن كثير، "علوم الحديث"، 97.

[35] نور الدين عتر، "منهج النقد"، 93-94.

[36] المصدر السابق، 96- 101.

[37] عياض بن موسى اليحصبي، "الإلماع الى معرفة أصول الرواية وتقييد الاستماع"، تحقيق السيد احمد صقر، (ط1، القاهرة: دار التراث، 1970م) 180.

[38] الخطيب البغدادي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، 2: 33.

[39] السيوطي، "تدريب الراوي"، 1: 532.

[40] احمد بن علي بن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، رقم كتبه وأبوابه محمد فؤاد عبدالباقي، 1: 429.

(41) ظفر أحمد التهانوي ، "قواعد في علوم الحديث". (ط6 ، دار السلام ، 1421 هـ)397 .

(42) عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى". تحقيق محمود الطناجي وعبدالفتاح الحلو، (ط2، هجر للطباعة والنشر، 1413هـ) 2: 16.

(43) الذهبي، "الموقظة"، 82.

(44) ابن الصلاح ، "معرفة أنواع علوم الحديث"،230.

45 لم يعدّ الإمام أحمد عمرو بن تغلب فيمن سمع منه الحسن البصري لأن جرير بن حازم تفرد بذكره، وجرير له سجية في ذكر السماع من غير تحقيق. قال عبد الله: "سمعت أبي يقول: كان سجيةً في جرير بن حازم يقول: حدثنا الحسن، قال حدثنا: عمرو بن تغلب، وأبو الأشهب يقول: عن الحسن قال: بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمرو بن تغلب". قال ابن رجب: "يريد أن قول جرير بن حازم: نا الحسن، نا عمرو بن تغلب كانت عادة له لا يرجع فيها إلى تحقيق"» «منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث» (2/ 638):

(46) بشير علي عمر، "منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث". (ط1، وقف السلام، 2005م) 2: 655.

(47) يوسف بن عبد الله بن عبد البر أبو عمر (ت463) ، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد". تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ،محمد عبد الكبير البكري ، (المغرب:نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، 1387 هـ) 1: 14-15. ومحمد بن عمر بن محمد أبو عبد الله الفهري (ت721هـ) ، ا"لسنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن" ، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي ، (ط1، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية 1417هـ) 122.

(48) صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، "جامع التحصيل"، تحقيق حمدي السلفي،(ط2، بيروت: عالم الكتب، 1986م) 116-124.

49 انظر منهج الامام احمد في الاعلال (782/2) وما بعدها في مسألة إطلاق المنكر لدى الامام أحمد.

(50) بشير علي عمر، "منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث"، 2: 782.

(51) عبدالرحمن بن احمد بن رجب الحنبلي، "شرح علل الترمذي"، تحقيق د. همام سعيد، (ط1، الأردن: مكتبة المنار، 1987م) 640.

(52) المرجع السابق، 2: 671.

(53) المرجع السابق، 2: 717.

(54) تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ) ، "قاعدة في الجرح والتعديل ". (مطبوع مع كتاب أربع رسائل في علوم الحديث) . تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ،(ط5، بيروت: دار البشائر ،1410هـ، 1990م) 53.

(55) الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، "المحدث الفاصل". تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، (ط3، بيروت: دار الفكر، 1404هـ)320.

(56) محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، "معرفة علوم الحديث". تحقيق السيد معظم حسين، (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1977م) 60.

(57) ابن حجر، "النكت على كتاب ابن الصلاح"، 1: 230.

(58) الخطيب البغدادي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، 2: 212.

(59) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "الجامع الصحيح". تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي) 1: 4.

المراجع

1. ابن الأثير، أبو السعادات مبارك بن محمد، "جامع الأصول من أحاديث الرسول". تصحيح محمد حامد الفقي، (ط1، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، 1368هـ).
2. الأنصاري، زكريا بن محمد، "فتح الباقي شرح ألفية العراقي". تحقيق عبداللطيف هميم، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م) .
3. بشير علي عمر، "منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث". (ط1، وقف السلام، 2005م).
4. البيهقي، احمد بن الحسين، "معرفة السنن والآثار"، تحقيق عبد المعطي قلعجي، (ط1، القاهرة: دار الوفاء، 1991م) .
5. ابن ابي حاتم، عبدالرحمن، "الجرح والتعديل". (ط1، الهند: دائرة المعارف العثمانية، 1952م) .
6. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله، "معرفة علوم الحديث". تحقيق السيد معظم حسين، (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1977م).
7. ابن حجر، احمد بن علي، "النكت على كتاب ابن الصلاح". تحقيق ربيع المدخلي،(ط1،السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة).
8. ابن حجر، احمد بن علي، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، رقم كتبه وأبوابه محمد فؤاد عبدالباقي.
9. الخطيب البغدادي ، احمد بن علي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق د. محمود الطحان، الرياض: مكتبة المعارف).

10. ابن دقيق العيد ، "الاقتراح في بيان الاصطلاح". تحقيق د. عامر صبري، (ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1417هـ) .

11. ابن دقيق العيد، أبو الفتح محمد بن علي، "الإلمام في أحاديث الأحكام". مراجعة محمد المولوي، (ط1، دمشق: دار الفكر، 1388هـ، 1963م).

12. الذهبي، محمد بن احمد، "الموقظة في علم مصطلح الحديث". تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، (ط2، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية،1412هـ).

13. الذهبي، محمد بن احمد، "ميزان الاعتدال". تحقيق علي محمد البجاوي ، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر).

14. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، "المحدث الفاصل". تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، (ط3، بيروت: دار الفكر، 1404هـ).

15. ابن رجب الحنبلي، عبدالرحمن بن احمد، "جامع العلوم والحكم". تحقيق شعيب الرناؤوط، (ط7، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001م) .

16. ابن رجب الحنبلي، عبدالرحمن بن احمد، "شرح علل الترمذي"، تحقيق د. همام سعيد، (ط1، الأردن: مكتبة المنار، 1987م) .

17. السبكي ،عبد الوهاب بن تقي الدين، "طبقات الشافعية الكبرى". تحقيق محمود الطناجي وعبدالفتاح الحلو، (ط2، هجر للطباعة والنشر، 1413هـ).

18. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، "قاعدة في الجرح والتعديل ". (مطبوع مع كتاب أربع رسائل في علوم الحديث) . تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ،(ط5، بيروت: دار البشائر ،1410هـ، 1990م).

19. السخاوي، محمد بن عبدالرحمن ، "فتح المغيث شرح ألفية الحديث". تحقيق علي حسين ناصر، (ط1، مصر: مكتبة السنة، 2003م) 1: 15.

20. السخاوي، محمد بن عبدالرحمن، "فتح المغيث شرح ألفية الحديث". تحقيق علي حسين ناصر، (ط1، مصر: مكتبة السنة، 2003م) .

21. السيوطي، عبدالرحمن بن ابكر، "ترتيب الراوي في شرح تقريب النواوي". تحقيق أبو قتيبة الفاريابي، (دار طيبة).

22. ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، "علوم الحديث". تحقيق نورالدين عتر، (بيروت: دار الفكر، 1986م).

23. الصنعاني، محمد بن إسماعيل، "توضيح الأفكار شرح تنقيح النظار". تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة،(ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م).
24. الطحان، د. محمود، "تيسير مصطلح الحديث". (ط10، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،، 2004م) .
25. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله أبو عمر، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد". تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ،محمد عبد الكبير البكري ، (المغرب:نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، 1387 هـ).
26. ابن عبدالهادي الدمشقي، محمد بن احمد، "طبقات علماء الحديث". تحقيق أكرم البوشي، (ط2،بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996م).
27. عتر، نور الدين، "منهج النقد في علوم الحديث". (ط3، سوريا: دار الفكر، 1981م) .
28. العلائي ،صلاح الدين خليل بن كيكلدي، "جامع التحصيل"، تحقيق حمدي السلفي،(ط2، بيروت: عالم الكتب، 1986م).
29. أبو نعيم الأصبهاني، احمد بن عبدالله، "الضعفاء". تحقيق فاروق حماده، (ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1984م) .
30. الفهري، محمد بن عمر بن محمد أبو عبد الله، ا"لسنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن" ، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي ، (ط1، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية 1417هـ).
31. ابن قيم الجوزية، محمد بن ابي بكر، "المنار المنيف في الصحيح والضعيف". تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، (ط1، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1970م).
32. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "الباعث الحثيث". تحقيق احمد محمد شاكر، (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية).
33. المزي، يوسف بن عبدالرحمن، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق بشار عواد، (ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م).
34. المليباري، حمزة، "ضرورة الاستفادة من جهود المتقدمين والمتأخرين في مجال علوم الحديث". مطبوع ضمن ندوة علوم الحديث علوم وآفاق ، (ط2،كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي: مطبعة المعارف، 6-8 صفر 1422 ، 8-10 إبريل 2003م ، 1427هـ . 2006م).

35. المناوي، عبد الرؤوف، "اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر". تحقيق المرتضى الزين احمد، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1999م).
36. النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج". (ط2، بيروت: دار احياء التراث العربي، 1394هـ).
37. النيسابوري، مسلم بن الحجاج ، "الجامع الصحيح". تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
38. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، "التمييز". تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، (ط3، السعودية: مكتبة الكوثر، 1410هـ)
39. اليحصبي، القاضي عياض بن موسى، "الإلماع الى معرفة أصول الرواية وتقييد الاستماع"، تحقيق السيد احمد صقر، (ط1، القاهرة: دار التراث، 1970م) .

Scientific controls of a critic of the Prophet's hadith

Dr.Ahmed bin Yahya bin Ahmed Alkindi

Associate Professor

Sultan Qaboos university- Islamic Education Department

Abstract

This research aims to clarify the scientific controls that the hadith critic must be able to, because there are workers in hadith criticism and they do not possess the scientific qualifications that enable them to deal with the hadith of the Prophet, may God bless him and grant him peace, and they may not be specialized, but from interest only, as if A doctor, engineer or otherwise, and he is engaged in calling to God Almighty, and because of the importance of ruling on the hadith, as it is a proof or

a response to a legitimate ruling, God Almighty wanted the ummah to stick to it, and so that the hadith criticism does not become confronted by those who are not among his family, it was necessary to search In this subject, I followed the inductive and descriptive approach, and I reached the critic. It must be someone who is specialized in legal science and who works in the Prophetic hadith study and criticism. Arabic and knowing the connotations of vocabulary, the connotations of texts, and the fundamentals of the jurists, able to graduate, collect narrations, analyze their chain of narrators and their contents and compare between them.

Keywords: Hadith, controls, criticism, critic.